

تعميم مالي رقم () لسنة 2024 م
بشأن إعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات
(2025-2027)

ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية

2025

استنادا لأحكام المادة رقم (11) من المرسوم الأميري رقم (11) لعام 2011 بإصدار القانون المالي لحكومة عجمان والى المادة رقم (1) من المرسوم الأميري رقم (16) لسنة 2023م وانطلاقا من مسئوليتنا في الاشراف على إعداد وتنفيذ الخطط المالية لحكومة عجمان وتأكيدا على الدور الفاعل لكافة الجهات الحكومية في تنفيذ تلك الخطط المالية، ولمقتضيات إعداد الموازنة العامة للسنة المالية 2025م ضمن خطة مالية متوسطة المدى للسنوات (2025-2027)، فإننا نوجه بالآتي:

أولا

نطاق سريان التعميم

يسرى هذا التعميم على جميع الدوائر والإدارات والأجهزة والمراكز التابعة لحكومة عجمان والتي تندرج موازاناتها ضمن الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان.

ثانيا

التعليمات والقواعد العامة

على جميع الجهات الحكومية المعنية والمشار إليها في أولا أعلاه من هذا التعميم التقيد بالتعليمات والقواعد التالية:

1- اعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2025- 2027) وذلك بالتحديث على الخطة المالية المعتمدة للسنوات 2025 و2026 بحيث يراعى الالتزام بالمخصصات المعتمدة لسنوات الخطة 2025 و2026 وأن يقتصر التعديل عليها على الأمور المبررة وشديدة الأهمية وبحيث يخضع تقدير هذه المبررات لدائرة المالية. هذا مع اضافة متطلبات سنة 2027 وإدخال ذلك التحديث وتلك الاضافة على نظام التخطيط المالي الذكي بموعد أقصاه 01 / 07/2024م والالتزام بالإجراءات المرفقة بهذا التعميم، وبحيث تعتبر الموازنة العامة هي بيانات السنة الأولى ضمن هذه الخطة.

2- التنسيق مع دائرة الموارد البشرية بشأن أي متطلبات متعلقة بالموارد البشرية وضمن النماذج المخصصة لذلك وقبل رفعها على نظام التخطيط المالي الذكي وعلى دائرة الموارد البشرية الانتهاء من دراسة متطلبات الجهات بموعد أقصاه 01/08/2024 وتزويد دائرة المالية بتوصياتها النهائية بهذا الشأن.

3- التنسيق مع دائرة عجمان الرقمية بشأن المتطلبات التقنية ووفق النماذج المخصصة لذلك قبل رفعها على نظام التخطيط المالي الذكي وعلى دائرة عجمان الرقمية الانتهاء من دراسة متطلبات الجهات بموعد أقصاه 08/01/2024 وتزويد دائرة المالية بتوصياتها النهائية بهذا الشأن.

4- تتولى دائرة المالية دراسة وتحليل مشاريع الخطط المالية المقدمة من الجهات الحكومية المعنية وطلبات الدعم والقيام بمناقشتها مع تلك الجهات ومن ثم اعداد مشروع الخطة المالية للحكومة.

5- تقوم دائرة المالية بعرض مشروع الخطة المالية والموازنة العامة للحكومة وتوصياتها بشأنها على ممثل الحاكم، في موعد أقصاه 26/09/2024 م.

6- في حال عدم قيام أي جهة حكومية بتقديم بيانات مشروع خطتها المالية ضمن المواعيد المحددة بهذا التعميم، تتولى دائرة المالية إعداد مشروع الخطة المالية للجهة الحكومية المعنية، ولا يجوز للجهة الحكومية المعنية الاعتراض عليه.

7- في حال تأخر اعتماد مشروع الموازنة العامة لأي سنة مالية تصدر دائرة المالية تعميماً للجهات الحكومية المعنية تنظم بمقتضاه الصرف لمدة مؤقتة، استناداً للأحكام الواردة في النظام المالي لحكومة عجمان.

8- تتولى دائرة المالية تفسير وتوضيح أي لبس أو غموض في بنود هذا التعميم والرد على أي استفسارات ترد من أي جهة حكومية بشأنه. وتقديم كافة الإيضاحات اللازمة لتحقيق التطبيق السليم والكامل لهذا التعميم.

9- تتولى دائرة المالية ابلاغ هذا التعميم للجهات المعنية بتطبيقه كما تتولي متابعة تقيد تلك الجهات بتنفيذ احكامه ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

أحمد بن حميد
النعيمي

صدر بتاريخ: / / 2024 م

ممثل الحاكم

للشؤون الإدارية والمالية

(مرفق)

الإجراءات التمهيدية لإعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2025-2027)

ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2025

على جميع الجهات المعنية لدى إعداد مشروع خطتها المالية وموازنتها مراعاة ما يلي:

1- اجراء تقييم شامل للأداء المالي عن السنوات السابقة والاستفادة منه لتحسين التوزيع الشهري للإيرادات والنفقات المعتمدة بالخطة المالية لسنة 2025 لتلافي وجود انحرافات في تنفيذ الموازنة الشهرية.

2- ادراج مخصصات مالية لأي عقود او طلبات او اوامر شراء تم اصدارها خلال السنة المالية 2024 ومتوقع تنفيذها او استلامها خلال السنة المالية 2025 ضمن مشروع موازنة الجهة الحكومية للسنة المالية 2025م.

3- ضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية ورؤية عجمان 2030.

4- التنسيق مع أصحاب المصلحة والجهات المعنية لضمان التكامل وعدم التداخل في الانفاق أو المشاريع.

5- تقديم أي بيانات او معلومات قد تطلبها دائرة المالية، وإن تم تقديمها سابقا.

الإجراءات التمهيدية لإعداد مشروع الخطة المالية والموازنة العامة

على جميع الجهات المعنية ضرورة الانتهاء من جميع الأعمال التمهيدية لإعداد مشروع خطتها المالية وموازنتها طبقا لما هو وارد أدناه:

1- الإيرادات الحكومية:

تقدير كامل إيراداتها على مستوى بنود الإيرادات (النشاط)، وأن تراعى الدقة في التنبؤ بإيراداتها مع الأخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية للإمارة وأثر تطبيق ضريبة الشركات والتنسيق والتعاون مع إدارة الإيرادات الحكومية بدائرة المالية في هذا الصدد، وادخال تقديراتها النهائية على نظام التخطيط المالي الذكي طبقا لما هو وارد أدناه مع الأخذ بالاعتبار

- مراجعة تقديرات الإيرادات لسنوات الخطة المعتمدة 2025 و2026 مع ادراج مبررات أي تعديل على النظام.

- تبرير أسباب أي تغيير (بالزيادة أو النقصان) تزيد نسبته عن 5% أو 500,000 درهم أيهما أكبر بالنسبة لأي بند (نشاط) بالإيرادات المقدرة لسنة 2027 عن بند (نشاط) للإيرادات المعتمدة أو المعدلة بالخطة المعتمدة لسنة 2026 مع بيان الفرضيات التي تم استخدامها في تقدير الإيرادات.

2- تكاليف العمليات التشغيلية

يقصد بالعمليات التشغيلية التكاليف الحتمية للجهة الحكومية لإنجاز أعمالها الرئيسية والمساعدة المعتادة وتتكون من:

أ- الرواتب والأجور والمزايا الأخرى.

ب- النفقات التشغيلية الحتمية.

وفي هذا الصدد يجب على كافة الجهات الحكومية المعنية العمل على ترشيد نفقاتها التشغيلية، واقتراح التدابير والحلول اللازمة لرفع كفاءة وفعالية الإنفاق التشغيلي الحكومي، وتقدير تلك النفقات استنادا إلى الانفاق الفعلي للأعوام السابقة مع الأخذ في الاعتبار تثبيت تلك النفقات للسنوات التالية من الخطة إلا في حال وجود مبررات واضحة لزيادة أي نفقة مع ارفاق تلك المبررات، بحيث يخضع تقدير هذه المبررات لدائرة المالية. مع الالتزام بإدخالها على نظام التخطيط المالي الذكي وفقا للآتي:

أ- بالنسبة لتكاليف الرواتب والأجور والمزايا الأخرى.

على كافة الجهات الحكومية المعنية مراجعة بيانات وأعداد الوظائف الموجودة لديها على نظام التخطيط المالي الذكي والرجوع لدائرة المالية في حال وجود أي اختلافات، وإدخال البيانات المذكورة أدناه

(1) مخصصات الترقيات على مستوى كل برنامج.

(2) مخصصات المكافآت التشجيعية في البرنامج المخصص لذلك.

(3) تحديث تكاليف التأمين الصحي وفق العقد المبرم مع شركة التأمين.

(4) ادخال مخصصات بدل الانتداب على البرنامج المتوقع الانتداب إليه الموظف مع ارفاق قرار النذب ان وجد او ادراج خطط الانتداب المستقبلية.

(5) ادخال تكاليف تجديد الاقامات والهوية.

(6) التأكد من اضافة تقييم الاداء لكافة الوظائف (ماعدا الوظائف الجديدة التي لم تكمل 6 شهر والشواغر)

(7) الاثر المالي لأي تعديلات قيد الاعتماد على تكاليف الرواتب ولم يتم تطبيقها على الأنظمة.

(8) التأكد من إضافة أي بدلات أو علاوات أخرى من المتوقع حصول الموظف عليها لأول مرة السنة القادمة مثل (علاوة مؤهل، بدل أبناء)

(9) تبرير الاحتفاظ بأي شاغر لديها وقت تسليم بيانات مشروع الخطة المالية.

(10) تكاليف العقود المؤقتة ووظائف الاستحداث إن وجدت بعد التنسيق مع دائرة الموارد البشرية وموافقتها على ادراج تلك المخصصات مع ارفاق المستندات المؤيدة لتلك الموافقة.

ب - بالنسبة لتكاليف النفقات التشغيلية الحتمية:

على الجهات الحكومية المعنية مراجعة احتياجاتها الفعلية وترشيد الانفاق التشغيلي وادخال تقديراتها النهائية على نظام التخطيط المالي الذكي مع الأخذ بالاعتبار

- مراجعة النفقات التشغيلية المعتمدة بالخطة للسنوات 2025 و2026 مع ضرورة تبرير أي تغير لتلك النفقات.

- تبرير أسباب أي تغيير تزيد نسبته عن 5% أو 100,000 درهم أيهما أكبر لأي بند من بنود المصاريف على مستوى البرنامج لسنة 2027 عن المعتمد بالخطة المالية لسنة 2026، وادخال البيانات المذكورة أدناه على نظام التخطيط المالي الذكي طبقا لما يلي:

- (1) المصاريف التشغيلية الحتمية للجهة مع مراعاة المصاريف المخصص لها برامج مستقلة وهي:
 - برنامج المصاريف الحتمية المتكررة والمخصص لبعض المصاريف المشتركة وهي (الماء والكهرباء - الاتصالات والانترنت- مصاريف الصرف الصحي).
 - برنامج استدامة عمل أنظمة مايكروسوفت والمخصص لتجديد رخص مايكروسوفت بناء على العقد المبرم من قبل دائرة عجمان الرقمية.
 - برنامج رخص نظام أوراكل والمخصص لتجديد رخص نظام موارد بناء على العقد المبرم من قبل دائرة المالية.

(2) ادراج أحدث نسخة من عقود الخدمات المتعلقة بالعمليات التشغيلية للعام المالي الحالي عند إعادة طلبها على نظام التخطيط المالي.

(3) تكاليف التعاقد مع شركات التوظيف نظير تعهيد الخدمات أو الوظائف بعد التنسيق مع دائرة الموارد البشرية وموافقتها على

ادراج تلك المخصصات مع ارفاق المستندات المؤيدة لتلك الموافقة.

(4) الاحتياجات التقنية التشغيلية بعد التنسيق مع دائرة عجمان الرقمية وموافقتها على ادراج تلك المخصصات مع ارفاق المستندات المؤيدة لتلك الموافقة

وعلي الجهات الحكومية تعزيز التعاون بين الجهات لتبادل أفضل الممارسات والحلول المبتكرة في ترشيد النفقات التشغيلية واجراء تحليل دوري للتكاليف التشغيلية لتحديد المجالات التي يمكن بها تحسين وخفض الانفاق التشغيلي دون التأثير على الخدمات.

3- تكاليف المبادرات:

وهي جميع النفقات غير الحتمية (رئيسية أو مساندة) وتتكون من:

- المبادرات التنموية وهي النفقات التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة والتنمية المستدامة في الإمارة.

- المبادرات التشغيلية وهي النفقات التي تخدم عمليات الدائرة التشغيلية.

وفي هذا الصدد يجب على الجهات الحكومية المعنية التقيد بالآتي:

(1) مراجعة الربط الاستراتيجي للمبادرات والأهداف الاستراتيجية والمستهدفات بالخطة الاستراتيجية للحكومة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي.

(2) ادخال بيانات دراسة الحالة على نظام التخطيط المالي الذكي لكافة المبادرات الجديدة مع ضرورة بيان الأثر المتوقع لتلك المبادرات بما في ذلك الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، وذلك لاتخاذ قرارات مستنيرة بتخصيص الموارد المالية مع ضرورة ارفاق المستندات التالية:

- المستندات المؤيدة لتحديد التكلفة

- المبادرات الرقمية بعد التنسيق مع دائرة عجمان الرقمية وموافقتها على ادراج تلك المخصصات مع ارفاق المستندات المؤيدة لتلك الموافقة.

- بيان تفصيلي بالنفقات التشغيلية السنوية الناتجة عن تنفيذ أي مبادرة.
- بالنسبة للمبادرات ذات الطابع الربحي يتوجب على الجهة الحكومية الطالبة لتلك المبادرات ارفاق دراسة جدوى كاملة

(3) تستثنى المبادرات الموحدة على مستوى الحكومة من ادخال بيانات دراسة الحالة، على ان يتم ارفاق بيان بالتكاليف ومبرراتها.

4- الموازنة النقدية

على الجهات الحكومية الانتهاء من اعداد الموازنة النقدية وادخالها على نظام التخطيط المالي الذكي مع مراعاة التالي:

- توزيع تقديرات التدفقات النقدية الواردة والمرتبطة بالإيرادات المقدرة بموازنة عام 2025م شهريا، مع الاخذ في الاعتبار تقديرات التدفقات النقدية المتعلقة بتحصيل إيرادات سنوات سابقة.
- توزيع تقديرات التدفقات النقدية الصادرة والمتعلقة بالنفقات المقدرة بموازنة عام 2025 شهريا، مع الاخذ في الاعتبار تقديرات التدفقات النقدية للنفقات التي سيتم انجازها خلال السنة المالية 2024 ولم يتم صرف المبالغ المستحقة عنها.
- توزيع تقديرات التدفقات النقدية الصادرة والواردة الاخرى مثل الضمانات ومقبوضات او مدفوعات عن الغير شهريا.
- توزيع التدفقات النقدية وفقا لموسميتها ، مع الاخذ بالاعتبار اتجاه الإيرادات إلا إذا كان هناك أسلوب أفضل يظهر بصورة واقعية ومعقولة التدفقات النقدية الشهرية للجهة الحكومية